

(تقليل نسبة الاسـتلال ونسبة الأغلـاط البحثية الشائعة)

أولاً: تقليل نسبة الأغلـاط البحثية :

المطلب الأول :علامات التنقيط:

يتعرض أغلب الباحثين للوقوع بالأغلـاط البحثية ومن تلك الأغلـاط علامات التنقيط فإننا قد نشاهد باحثاً يزيد من علامات التنقيط بشكل مبالغ به ونجد آخر يضع علامات التنقيط في غير مواضعها مما يربك القارئ وينفره من المادة المكتوبة ، ولتلافي هذا الأمر أو التقليل منه سأذكر مجموعة من العلامات التي اعتمدها في دراستي ،ومنها:

١- (.) : النقطة توضع عند نهاية النصوص ، وعند نهاية الكلام .

٢- (.....) : مجموعة نقاط توضع عند ذكر مجموعة من العلماء ولم نستطع ذكر أغلبهم فنكتب هذه النقاط لدلالة على أن هناك المزيد من العلماء لم نذكرهم وكذلك نضع تلك النقاط عندما نذكر مجموعة المصادر أو الشروط أو جهود وخلافات قام بها أحد العلماء ولكن لم نذكرها جميعا ؛ فلجأنا إلى النقاط لنثبت إن في الكلام بقية لم تذكر.

٣- (:): النقطتان العموديتان توضع بعد القول ك (قال ،يقول، قلنا ،قولهم ،قوله، يقولون)، وتوضع بعد أسماء العلماء وكتبهم عند التعريف بهم و بعد الألفاظ المراد منها التعريف بالمدن والأماكن ، وتوضع بعد بعض العبارات ك(تتوضح

على النحو الآتي، ومنها مايلي ، ونجدها فيما يأتي وفصلناها كما يأتي
(على أن يأتي بعد هذه العبارات مجموع فقرات أو جداول ، ونضعها أيضا بعد
كلمة (أي) المراد منها التفصيل .

وتوضع أيضاً بعد الدوال المراد تعريفها لغوياً أو اصطلاحياً ، ونستعملها بعد اسم
الآية وقبل رقمها، ونستعملها أيضاً في الهامش بعد ذكر المصادر وقبل الجزء
والصفحة .

٤- (،): هذه الفارزة نضعها بين الكلام المعطوف على بعضه على أن تكون هناك
جملاً، وأحيانا نضعها بين الكلمات المعطوفة دون أن تكون جملاً ؛ لأننا أردنا
أقساماً ففصلنا بينها بالفارزة ، وتوضع أيضا بين أسماء العلماء أو بين كتبهم ،
وكذلك نضعها في الهامش عند تعدد صفحات المصدر الواحد ، أو أن تتعدد
المصادر في الهامش فنفصل بينهما بهذه الفارزة .

٥- (؛): نضع الفارزة المنقوطة بين الجمل المذكورة في الكلام وتسبق الكلام الذي
يكون نتيجة للجملة الأولى ، وغالبا ما تسبق بعض العبارات ك (لأنّ ذلك،
ولذلك ، ولأجل ، ونتيجة لذلك).

٦- (? و!): نضع علامة الاستفهام بعد الانتهاء من الطلب ، ونضع علامة التعجب
في الكلام الذي يثير استغرابنا ، ونضع العلامتين بعد الكلام الذي يحتوي على
الاستفهام الإنكاري.

٧- (-): تتبع هذه العلامة (:)غالبا ، ونستعمل عند الفقرات غير المرقمة فهي تنوب
عن الترقيم أحيانا، ونضعها بعد الأرقام أيضاً.

٨- ((())): هذه الأقواس تسمى بالأقواس النصية فإننا إذ ما أردنا ذكر نص ما نضعه بين هذه الأقواس ، وهذا النص قد يكون قولاً أو تعريفاً أو تحليلاً و تعليلاً، فالنص ينقل في داخله حرفياً دون تلاعب ويشار إليه في الهامش بذكر اسم المصدر دون كلمة ينظر التي تسبقه.

٩- ﴿ ﴾: هذه الأقواس نضعها مع الآيات القرآنية ونجدها في مصحف المدينة .
١٠- (): هذه الأقواس نستعملها عندما نريد حصر أسماء للعلماء أو ذكر مؤلفاتهم ، فهذه الأقواس ليست نصية ، والكلام التي تحويها هذه الأقواس تكتب في الهامش مع استعمال كلمة (ينظر) ، وكذلك نستعملها عندما نريد حصر بعض العبارات أو الأمثلة التي قالها أحد العلماء .

المطلب الثاني : همزة الوصل والقطع :

يعاني الكثير من الباحثين من عدم التفريق بين همزة الوصل(أ، أُ، إ) والقطع(أ، إ) وأنا أحاول هنا التذكير ببعض القواعد التي قد تساعد في تقليل نسبة الأغلط الإملائية ، ومن تلك القواعد:

١- همزة القطع تكون في جميع الحروف والأدوات دون استثناء ك(أو، إلى، أن، إن، إن، أم، إذا ، فإذا ، أمّا، إمّا، إنّما، إلّا..).

٢- همزة القطع في جميع الأسماء : (أحمد ، إبراهيم ، أسد، أربيل...) ماعدا مجموعة أسماء فالهمز فيه للوصل لا للقطع وهذه الأسماء هي: (ابن ،ابنان ، ابنة، ابنتان، امرؤ ، امرأة، ايم، اثنان ،اثنتان)، فالهمزة هنا للوصل لا للقطع.

٣- جميع الكلمات التي تبدأ بالألف واللام الهمزة فيها للوصل لا للقطع ، ومثل ذلك (البحر، السفن، الحقيبة) ، فلم نهمز الألف الأولى؛ لأنها للوصل لا للقطع.

٤- همزة الوصل نجدها في كل فعل أمر ثلاثي أو خماسي أو سداسي ك(ادع، اعتاد، استكمل)، وكذلك في كل فعل ماض ومصدر للفعل الخماسي والسداسي ك(اتصل اتصالاً، استغفر استغفاراً).

٥- تتواجد همزة القطع في كل فعل ثلاثي مبدوء بالهمزة ك(أخذ)، وكذلك نجد همزة القطع في كل فعل رباعي ماضيه وأمره ومصدره ك(أعلم، أعلم، إعلاماً)، وتكون همزة القطع في الفعل المضارع الدال على المتكلم ك(أدرس ، أمرض، أعلم....).

المطلب الثالث: تصويب ما شاع من الأغلط في البحوث:

يقع الكثير من الباحثين بالأغلط الإملائية أو النحوية ، وبسبب عملي كخبيرة لغوية في بعض الجامعات وقفت على بعض تلك وحاولت تصويبها ، ومن تلك الأغلط :

١- اثناء: يكتب الكثير من الباحثين لفظة (اثناء) بهمزة وصل و لا يسبقوها بحرف الجر (في) ، وإن الصواب فيها تكتب بالهمزة المقطوعة وتسبق اللفظة بالحرف المجرور (في) فنقول (في أثناء) .

٢- تناول: تكتب هذه اللفظة في البحوث كثيراً ومن الأفضل استبدالها بكلمات أخرى ك(تضمن ، تطرق ، ذكر...).

٣- يستخدم ، استخدمنا، تستخدم : هذه الألفاظ لغوياً جاءت من الجذر (خدم) وإنّ هذه اللفظة إذا لم تحمل معنى (خدم) فلا يجوز كتابتها في أثناء الكلام ويتم استبدالها بكلمة (يستعمل، استعملنا، تستعمل)؛ لأنها من الجذر(عمل).

٤- ذاته : يلجأ بعض الباحثين إلى استعمال كلمة (ذاته) لتدل على معنى (نفسه)ولفظة (نفسه) هي أحد ألفاظ التوكيد فلفظة (ذاته) لايجوز أن تنوب عنها ؛لأنّها ليست من ألفاظ التوكيد ويستعمل بدلاً عنها لفظتي (نفسه، عينه) فقط .

٥- (أما، إما): لا يميز بعض الباحثين بين (إمّا وأمّا) وفي أغلب المواضع يكتبها الباحثون بهمزة وصل لا قطع ؛ فلأجل تصويبها نقول إنّ (إمّا) تكتب مع تقسيم الأشياء كقولنا : (إمّا الوجه شاذ و إمّا نادر)، و(أمّا) تستعمل مع الجمل التي لا يراد منها تقسيما .

٦- أفعال ترافقها حروف محددة:

(يعرض ، يتطرق ، يؤدي، يقس، يعتمد ، ، يتخرج، يتحدث، يشير، يتضح، يساهم ، يستند، يعتد).

هذه مجموعة أفعال تتعدى بواسطة بعض الحروف وهذه الحروف تكون مرافقة لها دون غيرها من الحروف فلفظة (تعرض، يعرض) يستعمل معها حرف (اللام)، فنقول مثلاً: تعرض الشاعر لذكر جملة من الشروط.....
وأما الفعل (يتطرق، أتطرق، تطرقنا) فيرافقها حرف (إلى)، فنقول مثلاً: يتطرق الباحث إلى ذكر جملة من التفاصيل.....

والفعل يؤدي يرافقه حرف الجر (إلى) أيضاً ، فنقول مثلاً : هذا العمل يؤدي إلى الخير.....

والفعل (قسم ، يقسم، تقسم ، قسمت)والفعل (يعتمد) ، فيرفقا حرف الجر(على) ، فنقول مثلاً:

قسمت الحديث على مجموعة من طلبة العلم ...

يعتمد السيرافي على نصوص سيبويه في شرحه....

والفعل(تخرج، يتخرج ، أخرج) يرافقه الحرف (في) وليس (من) كما هو متعارف عند بعض الباحثين ، فنقول مثلاً: تخرجت في الجامعة المستنصرية كلية الآداب.....

ويرافق الفعل (تحدث، يتحدث، أتحدث، تحدثت) حرف الجر (عن)، فنقول: تحدثت عن أمور كثيرة تخص العلم.....

ويرافق الفعل (يتضح، ووضحت، ويوضح) حرف الجر(من) ، فنقول: وضحت الموضوع من جوانبه المعقدة.....

وأما (يساهم، ويستند ، ويعتد) ، فجميع هذه الأفعال يرافقه حرف الجر (الباء) ويرافق الفعل (يساهم) حرف جر آخر هو(في) ، فنقول مثلاً :

يساهم المدير بعمل الخير، ويساهم التقدير النحوي في جواز المحال

يستند الفارسي بالعلل الصوتية لتفسير القراءات القرآنية

يعتد سيبويه بالمطررد الشائع الوارد عن العرب....

٧- مقارنة: بعض الباحثين يستعمل لفظة (مقارنة) ويريد من ذلك معنى المخالفة حتى إنّنا وجدنا الكثير من الرسائل والأطاريح والبحوث تكتب عن دراسة الغرض منها الموازنة يكتبون عنها (دراسة مقارنة)، وهذا غلط دلالي فالمقارن من الفعل (قرن) وقرين الشيء شبيهه وهذا لايجوز ، وإنما نستعمل بدلا عنها (موازنة).

٨- (البعض، الغير) : نجد عند الباحثين تعريف لفظتي (بعض، وغير) ، وهذا لايجوز نحويًا ؛ لأنها ألفاظ تضاف إلى غيرها.

٩- الشكر والتقدير: تكتب عند بعض الباحثين هذه العبارة وهذا غلط ؛ لأنّ التقدير لا يكون للعبد بل للخالق وحدة ويستعاض عنها بـ(الشكر والعرفان ، والشكر والامتنان، الشكر والاعتراف بالجميل....).

١٠- (هناك) بعد (إنّ) المشبهة : إذا جاءت لفظة (هناك) بعد (إنّ) المشبهة فاسم (إنّ) يكون منصوباً بعد لفظة (هناك)، مثال ذلك قولنا:
إنّ هناك رأياً لسيبويه مخالف لما قاله المبرد.....

١١- الفرق بين التاء والهاء المربوطتين : أغلب الباحثين لا يميز بين الهاء والتاء المربوطتين ، ولأجل التمييز بينهما نضع على (التاء أو الهاء) تنوين ضم فإذا نطقت بالتاء فهي تاء وإذا نطقت هاء فهي بالهاء تنتهي ، فنقول مثلاً:

الجملة التي ذكرها السيرافي معللة لقول سيبويه.. فأكد سيبويه على الموضوع نفسه...

١٢- التفريق بين حرف الضاد والطاء:

لا يفرق بعض الباحثين بين الكلمات التي تحتوي على حرفي (الطاء والضاد) ولأجل التفريق أنا أردت اللفظة إلى جذرها الثلاثي، فأعرف حرفي (الطاء، والضاد) وهنا سأذكر بعض الكلمات التي تحتوي على حرف (الطاء) وهي أقل من الكلمات التي تحتوي على حرف (الضاد)، والتي تمرّ على طالب اللغة العربية، فمنها:

(الحظ بمعنى النصيب، الظالمين، الأعظم، المعظم، الحظر، الحفظ، الظرف، الظلم، الظن (بمعنى شك)، الظمأ، الظل، الكاظمين، اللفظ، الألفاظ، النّظم، وجهة نظر، العظم بمعنى عظام الإنسان والحيوانات، وظيفته، الظرف، ونظير ذلك).

والكلمات التي تحتوي على حرف الضاد والتي تمرّ على طالب اللغة العربية فمنها: (ضن بمعنى بخل، والحض بمعنى تشجيع، وعضم بمعنى مقبض القوس، وحضر، محاضرة، أفاض، ورضا، وجه ضعيف، الإضافة، يضاف، تضعيف الحرف، حاضر، حضارة، خفض، مخفوض، مخضرم، ضرب، ركض، وضع، يضع، ضبط، ضيق، عوض، يعوض، قضى..).

١٣- أغلاط تتعلق بالأعداد:

نجد بعض الباحثين وإن كانوا من قسم اللغة العربية يغلطون بين مواضع ذكر العدد، ولأجل تلافي الوقوع في الغلط نقدم بعض الفقرات التي قد تقلل من نسبة الغلط وتعمل على تصويبه، ومن تلك الفقرات:

- العدد والمعدود (المطابقة من عدمها): الأعداد(٢-١) توافق المعدود في التذكير والتأنيث والإعراب ، فنقول: حضر طالب واحد ، ورأيت طالبتين اثنتين. والعدد من (٩-٣) تخالف المعدود تذكيراً وتأنيثاً وإعراباً ، فنقول: حضر ثلاثة رجال ، وحضر تسع نساء .

والأعداد(١٢-١١) فالعدد (واحد واثان)ولفظة(عشرة) يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، فنقول:

رأيت إحدى عشرة نجمة في السماء

جاء أحد عشر طالباً.

- تمييز الألفاظ في العدد : التمييز يأتي بعد الأعداد ويكون أمّا منصوباً أو مجروراً ويتضح ذلك الأمر من خلال ما يأتي:

*التمييز بعد الأعداد(١٢-١١) يكون منصوباً ، كقوله تعالى : رأيت أحد عشر كوكباً.

*التمييز بعد ألفاظ العقود(٢٠-٩٠)يكون منصوباً، كقولنا : رأيت ثلاثين رجلاً.

*التمييز بعد (١٠٠-١٠٠٠) يكون مجروراً، كقولنا ، اشتريت ألف نعجةٍ، واشتريت مئة نعجةٍ.

ثانياً : عملية تقليل نسبة الاستلال :

يواجه الكثير من الباحثين النسبة المرتفعة في الاستلال ، لأنهم أخذوا النصوص بأكملها في كثير من المواضع ، ولأجل تقليل نسبة الاستلال في البحوث أو الرسالة نحاول فك تلك النصوص ومحاولة نقل النص بالمعنى بحسب ما نفهم .

وأن لا تكون الأسطر المنقولة طويلة ، وإنما محاولة تجزئة النص من الأمور التي تساعد على تقليل نسبة الاستلال ، فمثلا أنقل جزءاً من رأي عالم ما ثم أتكلم عن رأيه محاولة التوافق مع رأيه أو مخالفته برأي عالم آخر مستعملة في ذلك بعض العبارات ك: (وأنا أوافق هذا الرأي بدليل ماذهب إليه بعض العلماء ومنهم.....، أو أقول : وهذا القول مردود بدليل قول) ، ثم بعد ذلك أكمل ذكر النص وأحاول تحليله أو أكمل ذكر ما تبقى من نص بالمعنى لا باللفظ .

ولإيضاح ذلك الأمر سأنقل نموذجاً من أطروحتي للتعرف على كيفية تقليل الاستلال وهذا يتضح على النحو الآتي:

فقال ابن سيده : ((وَحُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ^(١) : "إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا" عَلَى الْغَاءِ (كان) ، قال محمد بن يزيد^(٢) : والقوافي المجرورة تأويل هذا سقوط (كان) : أي (وجيران لنا كرام) في قول جميع النحويين، وقال أبو العباس : وهو عندي على خلاف ما قالوا : من إغاء (كان) .

وذلك أن خبر (كان) (لنا) فتقديره : (وجيران كرام كانوا لنا)، قال أبو الحسن علي بن سليمان: إغاء (كان) لا يمتنع عند أحد من النحويين ، وقد جاء في

كتاب الله تعالى ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم : ٢٩] ، فقال النحويون : (إن كان مُلغاةً)) .

فأبن سيده هاهنا يوافق المبرد ويخالف ما ذهب إليه الزجاجي والخليل، فهو ينقل قول المبرد واستدلاله وينسبه له لا للمبرد إلا بعضه ، وأجده ينقل وجهها واحداً عن الخليل ولا يذكر وجهها آخر له فالخليل أشار إلى قول آخر لم يجوزه ووصفه بالقبح

نقله عنه سيبويه ، فقال سيبويه: ((وقال الخليل^(٤): إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان...وقال: إن من أفضلهم كان رجلا، يقبح؛ لأنك لو قلت إن من خيارهم رجلا، ثم سكت كان قبيحا حتى تعرّفه بشيء، أو تقول: رجلا من أمره كذا وكذا، وقال: إن فيها كان زيد، على قولك: إنه فيها كان زيد، وإلا فإنه لا يجوز أن تحمل الكلام على إن))^(٥).

وجعل سيبويه هذا الوجه جائزاً في الشعر فقط وإن كان قبيحاً وضعيفاً وأرى بعد ذلك أمراً ذكر في هذا النص الذي ذكره ابن سيده وأردت تفسيره ، و هو قول المبرد: "والقوافي المجرورة تأويل هذا سقوط (كان) ، أي: (وجيران لنا كرام) في قول جميع النحويين "، فهو يعمم في رأيه على جميع النحاة في أنهم ألغوا (كان) وهذا الأمر صحيحاً في زمنه وأما من بعده فلا يطبق على الجميع.

وأما حديث ابن سيده عن إلغاء (كان) في الآية في قوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾.

فأقول أن النحاة والمفسرون اختلفوا فيها أيضاً فالمبرد جعلها زائدة للتوكيد وبين أنّ التقدير فيه: كيف نكلم من هو في المهد صبياً 'وجعل الزجاج أجود الآراء هو جعل (من) في معنى الشرط والجزاء فيكون المعنى: " من يكن في المهد صبياً " وعدها الثعلبي حشواً في الكلام لا معنى لها ، وأما مكي بن أبي طالب^(٦) فعدها زائدة وذكر وجهاً آخر نقله عن بعضهم وهو أن تكون بمعنى (حدث، ووقع) .

التوصيات :

- ١- أن يلتزم الباحث بالقواعد النحوية والإملائية .
- ٢- أن يطلع الباحث على كتابات من سبقه من الباحثين واكتشاف مزايا العمل وعيوبه .
- ٣- أن يتمكن الباحث من وضع كلامه من خلال تحليل النصوص المقتبسة حرفياً وأن لا يلتزم دائماً المقتبسات الحرفية.